# أطفال اليمن معاناه في صمت

## قرابة 10 مليون طفل يعانون أزمة إنسانية وغياب الحماية

علاء* وإبراهيم* في أحدى جلسات المساحات الصديقة للطفل في محافظة الحديدة تصوير: علي الأشول / منظمة رعاية الأطفال

في تاريخ 26 مارس لعام 2015، وبناء على طلب من الحكومة اليمنية، شنت قوات التحالف التي تقودها المملكة العربية السعودية عملية عسكرية في اليمن لطرد قوات الحوثي (المعروف أيضا باسم أنصار الله) من الأراضي التي سبق أن استولت عليها في أواخر العام 2014 وأوائل العام 2015. وعلى إثره فقد تفاقمت الحالة الإنسانية والتي كانت بالفعل سيئة قبل الصراع في حين دفع ذلك أيضا بأزمة حماية واسعة النطاق. حيث أن واحد وعشرون محافظة يمنية من بين 22 محافظة تضررت من النزاع وتشهد قصف جوي ومعارك برية واسعة ومستمرة بما في ذلك استخدام الأسلحة المتفجرة ذات التأثيرات واسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان وانتهاكات مزعومة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان من قبل جميع الأطراف المتحاربة.

وكنتيجة مباشرة للنزاع المسلح المستمر والوحشي في غالبية الأحيان خلال العام الماضي فقد تمزقت حياة الأطفال في اليمن. فإن الفتيات والفتيان يواجهون الآن تحديات يومية من حيث المحافظة على حياتهم والبقاء على قيد الحياة في ظل النزاع وأيضاً الحصول على ما يكفيهم من الغذاء والمياه الصالحة للشرب والرعاية الصحية الأساسية. ومع استمرار القتال وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية الحيوية والإمدادات التجارية إلى من هم في أمس الحاجة إليها، فإن حياة الآلاف من الأطفال عرضة للخطر. ومستقبل أولئك الذين يبقون على قيد الحياة يكتنفه الغموض. كما أن عدد الأطفال الذين حرموا من التعليم قد زاد إلى أكثر من الضعف خلال الأشهر الاثني عشر الماضية، وهذا العدد الآن يعادل ما يقرب من نصف السكان الذين هم في سن الذهاب إلى المدارس. كما تعرض العديد من الأطفال إلى أثار نفسية بالغة وسوف يحتاجون لدعم كبيرا للتعافي من التجارب القاسية التي عاشوها وليكونوا قادرين على عيش حياة سعيدة ومنتجة في المستقبل.

وعلى الرغم من ضخامة الأزمة الإنسانية وعدم الحماية، فإن الاستجابة الدولية لا تزال حتى الآن غير كافية تماما من حيث تمويل الاستجابة الإنسانية والضغط من أجل التوصل إلى حل سياسي. حيث كانت خطة الاستجابة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة تمثل فقط 56٪ تم تمويلها في عام 2015 في حين أنها حاليا في هذا العام لا تزيد عن 4٪ فقط من المبلغ المطلوب لتقديم المساعدة إلى 13.6 مليون شخص من الشخاص الأكثر احتياجا وهو 1.8 مليار $. كما أن قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بما في ذلك القرار رقم 2216 (2015) و القرار 2266 (2016) قد فشلت حتى الآن في إقناع الأطراف على حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية وفقا لقوانين الحرب. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومات المؤثرة، بما في ذلك بعض الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، قد اختارت دعم العمل العسكري بطريقة مباشرة في كثير من الأحيان من خلال الموافقة على بيع الأسلحة وتقديم أنواع الدعم العسكري الآخرى بدلا من استخدام نفوذهم للمساعدة في إيجاد سلام دائم. إن العواقب كانت مدمرة للأطفال اليمن والذين سيزداد وضعهم سوءا إذا لم يتم اتخاذ إجراءات مجدية في الوقت الحالي لإنهاء هذا الصراع المدمر.

| | قبل مارس 2015 | % الزيادة | الحالي |
|---|---|---|---|
| أشخاص محتاجين للمساعدة الإنسانية | 15.9 مليون | 33% | 21.2 مليون بما في ذلك 9.9 مليون طفل |
| أشخاص الذين نزحوا من منازلهم | 584,000 | 310% | 2.4 مليون بما في ذلك 800,000 طفل تقريبا |
| أشخاص لا يجدون ما يكفيهم من الغذاء | 10.6 مليون | 35% | 14.4 مليون بما في ذلك 7.7 مليون طفل |
| أطفال دون الخامسة من العمر يعانون سوء التغذية | 850,000 | 52% | 1.3 مليون بما في ذلك 320,000 طفل يعانون سوء تغذية حاد |
| أشخاص لا يحصلون على الرعاية الصحية الكافية | 8.4 مليون | 67% | 14.1 مليون بما في ذلك 8.3 مليون طفل |
| أشخاص يعانون من عدم توفر المياه النظيفة أوالصرف الصحي | 13.4 مليون | 44% | 19.3 مليون بما في ذلك 10 مليون طفل تقريباً |
| أطفال إنقطعوا عن الدراسة | 1.6 مليون | 112% | 3.4 مليون |

مصادر:[1] /[2]

## منظمة رعاية الأطفال في اليمن

تعمل منظمة رعاية الأطفال عملها في اليمن منذ العام 1963. أكثر من 400 موظف يعملون على تقديم الإستجابة للأزمة الإنسانية خلال الأشهر الاثني عشر الماضية من أجل توفير مساعدة إنقاذ أرواح الأطفال المعرضين للخطر مع أسرهم في جميع أنحاء شمال ووسط وجنوب اليمن في تسع محافظات مختلفة؛ عدن، عمران، ذمار، حجة، الحديدة، لحج، صعدة، صنعاء، تعز.

فمنذ مارس 2015، قمنا بتقديم مساعدات إنسانية لأكثر من 775,000 شخص، من بينهم ما يزيد عن 440,000 طفل، وذلك من خلال أنشطة مثل توزيع المواد الغذائية والتحويلات النقدية ودعم المرافق الصحية وتوفير فرق صحية متنقلة وعلاج سوء التغذية الحاد وإعادة تأهيل مرافق المياه والصرف الصحي وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال المعرضين للخطر والمصابين بصدمات نفسية.

طاقم منظمة رعاية الأطفال وهم يقومون بتجهيز شحنة طارئة من الأدوية وصلت حديثا إلى ميناء الحديدة ليتم توزيعها في جميع ارجاء اليمن.
تصوير: علي الأشول/ منظمة رعاية الأطفال

## تمكنت منظمة رعاية الأطفال منذ شهر مارس 2015 بالوصول إلى:

- أكثر من 30,000 طفل بالدعم النفسي والاجتماعي عبر مساحات صديقة للأطفال تابعة لنا.
- أكثر من 61,000 أسرة معرضة للخطر بتوزيع المواد الغذائية أو التحويلات النقدية، بلغت ما مجموعه 419,922 شخص.
- أكثر من 5700 طفل بعلاج سوء التغذية الحاد والمعتدل.
- أكثر من 110,000 شخص من بينهم ما يزيد عن 58,000 طفل وذلك بتقديم إستشارات أو معالجات صحية عبر 77 مرفقا صحيا ثابتا من المرافق المدعوم و24 مرفق صحي متنقل تديرها منظمة رعاية الأطفال للوصول إلى الأسر والأطفال في كل من المناطق صعبة الوصول والمناطق التي أجريت فيها المستشفيات على الإغلاق.
- أكثر من 180,000 من الفتيات والفتيان والنساء والرجال وذلك بتقديم حلقات توعوية في مجال الصرف الصحي والنظافة، وتوزيع أكثر من 4,100 خزان مياه و 2,200 حقيبة مستلزمات النظافة. كما قامت منظمة رعاية الأطفال أيضا بصيانة وإعادة تأهيل ونقاط المياه المجتمعية وكتل الصرف الصحي والمراحيض في المدارس والمرافق الصحية.

## التهديد اليومي للأطفال بالموت أو الإصابة

وبعد عام، أن طبيعة حرب الاستنزاف المستمر للصراع يعني أن إنتصار أحد الاطراف المتحاربة على الاخر بشكل حاسم أمرا بعيد الاحتمال في المستقبل المنظور. بينما يستمر الصراع ليعيث فسادا في حياة سكان اليمن، والانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال قد زادت بشكل كبير خلال العام الماضي، وهددت سلامة وأمن الأطفال في اليمن بشكل يومي بسبب العمليات العدائية الجارية. فمن بين الـ 3,081 مدني الذين قتلوا منذ مارس 2015 كان الثلث منهم أطفال[3]. 856 طفل على الأقل قتلوا وأصيب ما يزيد عن 1249 طفل. وهذا يعادل مقتل أو إصابة سته فتيات/فتيان كل يوم كنتيجة مباشرة للصراع. كما أن مستويات تجنيد الأطفال من قبل أطراف مسلحة قد تصاعدت بالرغم من أن الحالات التي تم التحقق منها منخفضة نسبيا تبلغ 762 حالة، ويعتقد أن الأرقام الحقيقية أعلى من ذلك بكثير[4]. كما تعرض الأطفال لاختطافات وإعتقالات تعسفية. وتم الإبلاغ عن حالات الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال[5]. وتعرضت المدارس والمستشفيات للهجوم مما تسبب في حرمان الأطفال وعائلاتهم من المساعدة الإنسانية[6]. ونتيجة لذلك نشآت أزمة حماية الأطفال الحادة مع ما يقدر بنحو 7.4 مليون طفل في حاجة إلى مساعدة الحماية[7].

ووفقا لمنظمة مكافحة العنف المسلح، فقد تم الإبلاغ عن 6,119 حالة وفاة وإصابة بين المدنيين بسبب إستخدام الأسلحة المتفجرة في اليمن في عام 2015 وهي النسبة الأكبر من بين أي بلد حول العالم للعام الماضي، ويشكل المدنيين 93٪ من مجموع الإصابات عند استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان[8]. ويزعم أن العديد من الهجمات تشكل انتهاك للقانون الدولي الإنساني بسبب انها كانت عشوائية ولا تتناسب مع الهدف العسكري أو بسبب أنه لم يتم أخذ الاحتياطات المكنه لحماية السكان المدنيين والمرافق المدنية[9]. ويزعم أن جميع الأطراف مسؤولين عن مثل هذه الانتهاكات. ومع ذلك، فقد أعزت الأمم المتحدة عددا غير متكافئ من الضحايا من الأطفال وتدمير البنية التحتية المدنية لضربات التحالف الجوية[10]. علاوة على ذلك فإن هناك تقارير تؤكد إستخدام القنابل العنقودية بالرغم من حرمه استخدامها دوليا بموجب القانون الدولي[11].

مشاركة الأطفال في حلقات التوعية من مخاطر الألغام من خلال المشاركة في لعبة تسمى "إنتبه، أين اللغم؟"
تصوير: علي الأشول / منظمة رعاية الأطفال

فضلا عن خطر العيش تحت القنابل والقصف فإن حياة الأطفال تهددها أيضا أعداد كبيرة من حقول الألغام التي زرعت أثناء الصراع والذخائر غير المنفجرة (UXO) التي لم تنفجر عند سقوطها، بالإضافة إلى العبوات الناسفة (IED). فخلال النصف الثاني من العام 2015[12] وفي أربع محافظات (أبين وعدن ولحج وتعز) أكدت التقارير وجود عدة آلاف من الألغام المزروعة حديثا والمضادة للأفراد (المحظورة في القانون الدولي من خلال معاهدة حظر الألغام للعام 1997[13]) والألغام المضاد للدبابات والعبوات الناسفة. ووفقا المركز اليمني التنفيذي للتعامل مع الألغام - وهي منظمة متخصصة بنزع الألغام وتعمل مع منظمة رعاية الأطفال في تقديم التثقيف التوعوي بالألغام للأطفال وأسرهم - وبالقدرة الحالية وافتراض عدم إستخدام المزيد من هذه الأسلحة، فإن عمليات إزالة الألغام في هذه المناطق قد تستغرق فترة تصل إلى ثلاث سنوات بالكمال. وفي غضون ذلك فإن مخاطر وفيات وإصابات الأطفال بسبب هذه الأسلحة لا تزال قائمة.

**علي كان في العاشرة من عمره عندما إنفجار احد الأسلحه غير حياته**

كان علي يلعب خارج منزله في عدن مع أصدقائه وغيرهم من أطفال من الحي الذي يسكن فيه عندما انضم إليهم افضل صديق له وأسمه سيف * وكان يحمل رصاصة مضادة للطائرات غير المنفجرة. يقول علي "بداء سيف بضرب الرصاصة على جدار خرساني ثم فجأة كان هناك شرارة نار كبيرة على الحائط، وانفجرت".

قتل سيف وصبي آخر وأصيب ستة أطفال أخرين بينهم علي. تعرض علي بجروح بليغة في صدره وكتفيه ويتطلب له عمليتين لإزالة الشظايا من جسمه. وقالت والدته لمنظمة رعاية الأطفال أنه منذ وقوع الحادث وعلي يستيقظ في الليل باكيا ويصرخ بالنحيب "جميع أصدقائي ماتوا! أين هم؟"

فقد كان الأثر النفسي الذي يتركة الصراع في الأطفال مدمرا للغاية. فبناء على الدراسة التي اجريت على عينة من 150 طفلا يحضرون المساحات الصديقة للطفل التابعة لمنظمة رعاية الأطفال أو يشاركون في دورة التوعية بمخاطر الألغام التي اقمناها في محافظتي عدن ولحج، تم تقدير 70٪ منهم يعانون من الأعراض المصاحبة للاستغاثة والصدمات النفسية بما في ذلك القلق وتدني في احترام الذات وتملئهم مشاعر الحزن وعدم القدرة على التركيز وانخفاض في مهارات حل المشاكل. ويجري توفير الدعم النفسي والاجتماعي لأكثر من 30,000 طفل من قبل منظمة حماية الطفولة، ولكن في النهاية شفائهم يتطلب بيئة تمكنهم من العيش بدون الخوف اليومي على حياتهم.

## ملايين من الأطفال يعانون من الجوع وسوء التغذية

إن حياة الأطفال ورفاههم مهددة أيضاً من نقص الغذاء وارتفاع معدلات سوء التغذية بين الأطفال التي هي نتيجة مباشرة للصراع. ففي ما قبل مارس 2015 كان أكثر من 41% من سكان اليمن غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية[14]. اثني عشر شهرا من القصف والقتال البري والحصار الفعلي للموانئ البحرية والجوية والعوائق التي تمنع وصول المساعدات قد أثرت على ما يقدر بنحو 14.4 مليون نسمة (أكثر من 55% من السكان) بما في ذلك ثمانية ملايين طفل تقريبا يواجهون الآن نقص حاد في المواد الغذائية.

تعتمد اليمن على الواردات لتلبية الاحتياجات الغذائية والوقود والدواء وما يزيد عن 90% من المواد الغذائية تم إستيرادها قبل تصعيد النزاع الأخير[15]. والحصار الجوي والبحري المفروض من قبل قوات التحالف لمنع تهريب الأسلحة إلى داخل البلاد قد ساهم أيضا في وقف إمدادات السلع التجارية والإنسانية إلى اليمن لمعضم أيام العام 2015. إن النقص في واردات الغذاء والوقود وغيرها من السلع الحيوية جنبا إلى جنب مع انعدام الأمن والقيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية أدت إلى نقص شديد في المواد الأساسية وتضخم الأسعار فيةالعديد من المجالات.

على الرغم من أن الحصار الواقع قد بداء الآن بالانفراج بمستوى واردات المواد الغذائية في يناير 2016 حيث أن هي عند أعلى مستوياتها منذ يوليو 2015، فإنه لا يزال هناك فجوة كبيرة بين العرض والطلب والحاجة ملحة لعودة للواردات إلى مستويات ما قبل الأزمة وبشكل خاص بعد إنخفاض الواردات مرة أخرى بشكل ملحوظ في شهر فبراير[16]. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يجب تنفيذ آلية التحقيق والتفتيش المدعومة من قبل الأمم المتحدة (UNVIM) بالكامل من أجل بناء الثقة بين المستوردين وتقليل التأخيرات البيروقراطية، وفي نهاية المطاف زيادة مستويات الاستيراد. وبما يخص الوقود فإنه أيضا لا يزال نادر في جميع المحافظات نتيجة للوضع الأمني الصعب[17]. حيث أن موظفي منظمة رعاية الأطفال يذكرون في تقاريرهم أن الوقود متوفر بشكل متقطع فقط في بعض المناطق مثل محافظات تعز والحديدة وحجة كنتيجة مباشرة لانعدام الأمن وما يلحقه من صعوبات في نقل الوقود إلى الأسواق[18]. كما تم الإبلاغ عن نقص حاد في السلع الأساسية الأخرى لا سيما في المناطق المتضررة من النزاع حيث لا يزال السكان يواجهون قيود شديدة على وصول المساعدات الإنسانية والسلع التجارية الأساسية[19]. على سبيل المثال، المواد مثل دقيق الشعير كانت غير متوفرة تماما في أواخر شهر يناير في بعض أجزاء من مدينة تعز التي كانت ولا زالت خط المواجهة في الصراع الحالي منذ أغسطس 2015.[20]

أن الناتج المحلي في اليمن (GDP) على مدى الأشهر الإثنى عشر الماضية قد تقلص بحسب التقديرات بواقع الثلث في حين أن التضخم ارتفع إلى معدل يزيد عن 30%.[21] ونتيجة لذلك، فقدت الكثير من الأسر سبل عيشهم وبدون أي توظيف لشبكة الأمان الاجتماعي تجاه ذلك، ويعني ارتفاع الأسعار أن المواد الغذائية بعيده على نحو متزايد عن متناول ملايين الفقراء المنكوبين من الأطفال وأسرهم. ووفقا لما قاله احد موظفي منظمة رعاية الأطفال والذي يعمل في محافظة صعده "، بسبب فقدان مصادر الدخل الذي نتج عنه الفقر الشديد فإن الأسر اللاتي تحدثنا إليهم يقومون بخفض تواتر الوجبات وقيمتها الغذائية على حد سواء لكل يوم فبعض الأسر تعيش على الخبز فقط واللبن ويرجع ذلك إلى تضخم نفقات المواد الغذائية مثل الخضروات واللحوم التي كانت تستهلك بشكل روتيني قبل الصراع ".

**مروان* ذوا السبع سنوات من العمر يعيش في محافظة عمران مع عائلته، وهم من بين ملايين الأسر الذين يكافحون من أجل تلبية احتياجاتهم اليومية من الطعام.**

"نحن نكافح الآن مع عدم وجود كل شيء" مروان يخبرنا. فهو في بعض الأحيان لا يملك أي شيء يسد به رمقه. إن الشيء المفضل لديه ويحب أن يتناوله قبل أن يذهب إلى المدرسة هو الجبن مع البيض لكنه منذ بدأت الحرب لم يتناول اي منهما. فوالد مروان حسين* فقد وظيفته بعد التصعيد في النزاع لم يعد قادرا على توفير لقمة العيش لأفراد عائلته التي تبلغ 19 شخص، ستة منهم من الأطفال. يقول حسين "لقد فقدت كل أمل في المستقبل، وأنا لا أعرف ماذا علينا أن أفعل. أنا مسؤول عن كل فرد من أفراد عائلتي ولكني غير قادر على إطعامهم. إن الوضع صعب جدا. وأنا على استعداد للعمل في أي وظيفة ولكن لا استطيع العثور على أي عمل".

صورة مروان في منزله مع استرته في محافظة عمران تصوير: محمد عوض / منظمة رعاية الاطفال

ساهم تأثير انعدام الأمن الغذائي ونقص المياه في زيادة كبيرة في معدلات سوء التغذية لدى الأطفال مقارنة مع مستوياته قبل الصراع. ويقدر الأن أن مليون طفل دون سن الخامسة في جميع أنحاء اليمن يعانون من سوء تغذية حاد معتدل، وما يزيد عن 320,000 يعانون من سوء تغذية حاد. وهو تقريبا ضعف عدد الحالات المبلغ عنها قبل النزاع الحالي[22].

**خالد* البالغ من العمر اثني عشر شهرا يعيش في محافظة عمران، وهو واحد من الـ 320,000 طفل دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية الحاد.**

وفقا لما ذكرته أم خالد (رنا)* "ولد خالد في بداية هذه الحرب، وهو أسوأ وقت من حياتي، لم يكن يتوفر لنا شيء؛ لا أدوية ولا مواد غذائية في السوق، ولم يكن لدينا مصدر دخل نقتات منه. إن هذه الحرب جعلت حياتنا بائسة ". وعندما مرض خالد أصبحت رنا يائسة حيث لم تكن هناك مرافق صحية أو طاقم طبي مدرب بالقرب من قريتهم وكان وزنه 5.2 كم فقط. وأضافت "كنت أبحث عن مستشفيات في محافظة عمران وصنعاء لعلاج طفلي ولكن بسبب الحرب والغارات الجوية لم أتمكن من مغادرة القرية."

كان الفريق الصحي المتنقل التابع لمنظمة رعاية الأطفال قادر على السفر إلى قرية رنا وتمكنوا من معالجة خالد بنجاح. وقالت رنا "كنت ارى التحسن في صحة خالد في كل زيارة قام بها الفريق لخالد".

في محافظة صعدة الشمالية، على سبيل المثال، أن أشهر من انعدام الأمن الناجم عن الغارات الجوية المستمرة جعلت تقديم المساعدة الإنسانية في المنطقة صعبة للغاية وأدى ذلك إلى انخفاض في العلاج والوقاية من سوء التغذية في أنحاء المحافظة. حيث وجد التقييم الذي أجرته منظمة رعاية الأطفال في ست من خمسة عشر (15) مديرية في محافظة صعدة نقصا حادا في الأغذية العلاجية الجاهزة للاستخدام والتي تستخدم في علاج الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد. ولوحظت علامات واضحة من الهزال في العديد من الأطفال.

في تقرير له، قال مدير منظمة رعاية الأطفال لعمليات المنطقة الشمالية والتي تغطي محافظة صعده وغيرها من المحافظات الشمالية "هناك مؤشرات متزايدة تشير إلى أن معدلات سوء التغذية في محافظة صعدة تتزايد بشكل سريع. وإذا استمرت الأوضاع الحالية فإن انتشار سوء التغذية المعتدل والحاد على حد سواء سوف يزيد وسيؤدي إلى تعرض مزيد من الأطفال للمرض والموت وفي نهاية المطاف"

وهناك مخاوف مماثلة بشأن مستويات سوء التغذية في أماكن أخرى. ففي محافظة عمران على سبيل المثال، أفاد موظفوا منظمة حماية الطفوله أن هناك أطفال يعانون من تورم القدمين (وذمة القدم) مما يدل على سوء التغذية الحاد في حين وجدت دراسة استقصائية عن التغذية أجرتها اليونيسيف ووزارة الصحة العامة اليمنية في أواخر العام 2015 انتشار سوء التغذية الحاد الشامل (**GAM** )، وهو مؤشر أساسي لتقييم الحالة التغذوية للسكان، من بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات لتتجاوز المستوى الخطير الذي حددته منظمة الصحة العالمية بأكثر من 15% في محافظات عدن (19.2%)، الحديدة (31%)، حجة (20.9% ) ولحج (20.5%). وهناك أيضا مخاوف جدية للسكان الغير قادرين على مغادرة أجزاء من مدينة تعز والتي كانت ولا تزال إلى حد كبير من غير الممكن الوصول إليها من قبل وكالات

التي تقدم المساعدة نتيجة لانعدام الأمن وعدم السماح بالوصول إليها لعدة أشهر. وبرغم أن معوقات الوصول إليها قد بدأت في التلاشي، فإن خلال ستة أشهر من المعوقات المفروضة على إدخال المواد الغذائية إلى الأسواق المحلية في المدينة إلى جانب تعطل سبل معيشة الأسر ستكون قد زادت من انخفاض مستويات استهلاك المواد الغذائية، وهو عامل سيؤدي حتما إلى زيادة مستويات سوء التغذية الحاد عند الأطفال[23].

## انهيار الخدمات الصحية والمياه تهدد حياة الأطفال

منذ مارس 2015، فقد تم إغلاق ما يقرب من 600 مستشفى ومرفق صحي بحسب ما ورد وذلك بسبب تلف أو تدمير أو نقص في الإمدادات الحيوية أو الكادر الصحي[24]. واحدة من هذه المرافق وهو مركز صحي تدعمه منظمة حماية الطفوله في محافظة لحج قد تم تدميره إثر غارة جوية في يونيو 2015 مما ادى إلى بقاء السكان المحليين والذين يقدروا بـ 5000 شخص بدون خدمات صحية أساسية لمدة شهرين قبل التمكن من إنشاء مرفق صحي بديل. كما تم تكرار حوادث مماثلة على أساس منتظم في جميع أنحاء البلاد على الرغم من أن القانون الإنساني الدولي يطالب أطراف الصراعات المسلحة بإحترام وضمان حماية المرافق الطبية، بما في ذلك المستشفيات المدنية والمراكز الصحية.

شهدت منظمة رعاية الأطفال زيادات هائلة في عدد الأطفال الذين يحضرون إلى المرافق الصحية التي تدعمها المنظمة يعانون من أمراض غالبا ما تكون قاتلة. وفي المرتبة الثانية بعد سوء التغذية، هو الجفاف الناجم عن الإسهال الشديد ومرض التيفوئيد والذان يعدان من الأمراض الأكثر فتكاً بالأطفال بحسب التقارير الواردة لمنظمة رعاية الأطفال من المرافق الصحية المدعومة من قبل المنظمة في جميع أنحاء المحافظات التسع التي نعمل فيها. وعلاوة على ذلك، فإن عدد الأطفال الذين يعالجون من الأمراض المعدية مثل الإسهال والملاريا قد تضاعف في معظم المرافق الصحية التي تدعمها منظمة حماية الطفولة. فعلى سبيل المثال، إن الوضع في محافظة صعدة يعد حرجا بشكل خاص حيث تضاعف عدد الأطفال الذين تم علاجهم من حالات الإسهال الحاد إلى أكثر من ثلاثة أضعاف العدد 382 في أغسطس 2015 إلى 217,1 في يناير 2016.

**سمارا* هي نائب المدير الفني للخدمات الطبية في مستشفى زايد في صنعاء. حيث يعد مستشفى زايد احد المرافق الصحية التي تدعمها منظمة حماية الطفولة.**

وهي تروي لنا أنه من قبل بدء الصراع أن المستشفى كان يقدم خدماته لعدد 200,000 نسمة من سكان صنعاء نسمة في صنعاء بالإضافة إلى تقديمه إلى خدمات متخصصة للأطفال والأمهات. ولكن نتيجة لإغلاق المستشفيات في المحافظات المجاورة، فإن مستشفى زايد الأن يقدم خدماته لكل من سكان محافظات مأرب والجوف وشبوة وعمران وحجة. وبسبب الضغط المتزايد الذي يعاني منه المستشفى من إستقبال عدد كبير من المرضى الجدد وفتح قسم جديد يستقبل المصابين بالإضافة إلى تقديم الرعاية الصحية المجانية خلال العام الماضي بسبب عدم قدرة معظم المرضى على الدفع، فإن المستشفى يفتقر إلى المال والمساحة والموظفين والمعدات الطبية والأدوية بالإضافة إلى إفتقاره إلى الكهرباء نتيجة شحة الوقود.

وتصف سمارا كيف أنه ومنذ أسابيع قليله ماضية توفي احد الأطفال عندما توقفت مولدات الكهرباء عن العمل لمدة ساعة واحدة بسبب نقص الوقود وتوقف المعدات مثل الحاضنات أو المراوح عن العمل. "قد قمت بالإتصال بكل شخص أعرفه من الذين قد يكون لديهم مخزون من الوقود اللازم لتزويده للمستشفى. فأنه من الصعب جدا أن تجد نفسك في موقف لا تكون فيه قادرا على عمل أي شيء للمرضى خصوصا إذا كانوا أطفالاً أو رضع".

تستمر سمارا في وصفها لحالة الخوف والهلع التي عاشتها عندما ضربت غارة جوية منطقة قريبة من المستشفى محطمةً جميع نوافذ المستشفى في مايو من العام الماضي. وأضافت "لقد كان المستشفى ممتلئ بالمرضى ولم يكن لدينا ما يكفي من الموظفين الموجودين في ذلك الوقت للمساعدة في سرعة نقلهم لقبو المستشفى. كانت بالفعل لحظة صعبة. حيث كان الجميع خائفون ويبكون".

طفل في الحاضنة في مستشفى زايد  تصوير: محمد عوض / منظمة حماية الطفولة

لقد تأثرت بشكل كبير كل من خدمات الرعاية الصحية الأساسية والثانوية المتاحة للأطفال والأسر المتضررين مما ترك أثره السلبي على أكثر من ثمانية ملايين طفل ونصف مليون امرأة حامل يفتقدون الحصول على الرعاية الصحية الكافية[25]. لا تزال الأدوية والمستلزمات الطبية والتي يتم إستردادها[26] بنسبة 100% شحيحة التوفر بالرغم من الدلائل التي التشير إلى تراجع الحصار المفروض[27]. بالإضافة إلى النقص الحاد في الأدوية فإن حتى مستلزمات الإسعافات الالية الأساسية غير متوفرة في كثير من الأحيان. على سبيل المثال، وبحسب ما ذكره موظف منظمة رعاية الأطفال فإن سبب عدم قدرة احد المرافق الصحية في صعدة على تعقيم ومجارحة الجروح بشكل صحيح هو النقص الحاد في الضمادات المعقمة أو اليود.

ولا تزال اللقاحات أيضا شحيحة التوفر في حين أن سلسلة التبريد المخزني للمستلزمات التي لا تزال متاحة في اليمن غير مضمونه في كثير من الأحيان بسبب عدم توفر الكهرباء اللازمة لتشغيل مرافق التخزين. لقد إستهدفت منظمة رعاية الأطفال في العام الماضي في المناطق التي تعمل فيها عدد 2400 طفل فقط من أصل ما يقارب 7000 طفل لتزويدهم باللقاحات. وهذا يعني ما يقارب 5000 طفل معرضون لخطر الإصابة بأمراض يمكن الوقاية منها مثل الكزاز وشلل الأطفال والسل.

هاني وبنات وابن شقيقه  تصوير: على الأشول / منظمة رعاية الأطفال

**هاني* هو فتى يبلغ من العمر سبعة عشر عاما فقد احدى ساقيه وخسر شقيقه خلال غارة جوية ضربت منزله في شمال اليمن. وهو الأن يتلقي الدعم من قبل فريق الحماية في منظمة رعاية الأطفال من أجل أن يصبح قادرا على التعامل مع هذه التجربة المؤلمة.** كان هاني خارج المنزل عندما ضربت غارة جوية منزله الذي يقطن فيه مع شقيقة الأكبر وعائلة شقيقة. هرع هاني إلى داخل المنزل محاول العثور على شقيقه وعائلته، لكن المبنى بدأ في الانهيار فوقه. أضاف قائلا "عندما استيقظت عرفت بأني كنت في غيبوبة لعشرة أيام في المستشفى. فقدت احدى ساقي والآخرى كانت مكسورة. بعد ذلك بوقت قصير علمت بأن أخي قد مات. لقد كانت صدمة كبيرة. شعرت بالحزن بسبب ذلك؛ كما لو أن كل أحلامي قد تبخرت. عندما حدث ذلك لم يكن هناك سيارة إسعاف لتأخذني إلى المستشفى الذي يبعد بمسافة أكثر من ساعتين بالسيارة مما اضطر بهم أن لنقلي بوسائل النقل العامه. ولكني لا اتذكر اي شيء من ذلك. [....] لا توجد خدمات صحية بالقرب من هنا والجرحى جراء الغارات الجوية مثلي يضطرون إلى الذهاب إلى المستشفى الموجود في محافظة حجة لتلقي العلاج. إنه من الصعب للغاية بالنسبة لي الوصول إلى المستشفى بسبب عدم قدرتي على تحمل تكاليف النقل التي إرتفعت نتيجة عدم توفر الوقود في السوق. لذلك فإني لا اذهب في معضم الأحيان ما يعني أنه في بعض أعاني الكثير من الألم مع عدم توفر الأدوية للمساعدة ".

عدم توفر المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي يزيد أيضا من خطر انتشار الأمراض. وقد تجلى ذلك مؤخرا أثناء تفشي حمى الضنك والكوليرا التي ذكرتها تقارير منظمة الصحة العالمية فضلا عن زيادة مستويات الأمراض المعدية الأخرى[28]. في دراسة تقييمية حديثه شملت ست مديريات في محافظة صعدة توصلت منظمة رعاية الأطفال إلى أن أكثر حالتين يتم معالجة الأطفال منها هما الإسهال والتهابات المسالك البولية (عدوى المسالك البولية) – كلا الحالتين قد يكون سببها هو عدم القدرة على الحصول على المياه النظيفة الصالحة للشرب وفي حالة عدوى المسالك البولية، فإن المؤشر الرئيسي لها هو الجفاف المزمن والحاد.

زكي يقوم بنقل المياه إلى منزله تصوير: علي الأشول / منظمة رعاية الأطفال

لا يزال الوقود اللازم لضخ المياه الصالحة للشرب شحيح التوفر في معظم المناطق في حين أن معظم شبكات المياه المحليه والتي كانت تخدم ما يقارب مليون شخص قبل الصراع قد تضررت أو دمرت[29]. بالمجمل فإن ما يقارب 20 مليون شخص نصفهم من الأطفال غير قادرين في الوقت الراهن على تلبية احتياجاتها من المياه والنظافة والصرف الصحي. وفي حال عدم إتخاذ الإجراءات العاجلة تجاه ذلك فإن الملايين من الأطفال معرضون لخطر فقدان كل وسائل الحصول على المياه النظيفة مما يشكل تهديدا إضافيا على الحياتهم[30].

**زكي هو فتى يبلغ من العمر احدى عشر عاما. كان زكي من ضمن عشرة ملايين طفل في اليمن غير قادرين على الحصول على المياه الصالحة للشرب حتى قامت منظمة رعاية الأطفال مؤخرا بتركيب نقطة مياه بالقرب من منزله في محافظة حجة.**

يقول زكي انه قبل أن يتم تركيب نقطة المياه الجديدة كان يواجه العديد من الصعوبات في جمع المياه الصالحة للشرب، ويضيف قائلا "كان هناك مصدر مياه بعيدا جدا ولقد اعتدت على المشي لمدة ساعة للوصول إلى هناك. كنت أواجه العديد من المخاطر الناجمة عن جلب الماء من ذلك المصدر القديم. ومن ضمن تلك المخاطر هذه الكلاب الشرسة والفتيان الذين يميلون للعنف." ويستطرد زكي في الكلام قائلا لنا أن مصدر المياه الجديد قريب جدا من منزله وانه وعائلته لم يعودا يخشوا الإصابة بالأمراض لأنهم كما يقول "نحن الآن نشرب مياه نظيفه".

## الأطفال المحرومون من التعليم

لقد أثر الصراع في اليمن على العديد من جوانب الحياة اليومية للأطفال ولا يعد جانب طبيعة الروتين المدرسي أقل تأثرا. بالإضافة إلى 1.6 مليون طفل الذين لم يكونوا يذهبوا بالفعل إلى المدرسة قبل مارس 2015 فقد أوضيف إليهم 1.8 مليون طفل يعانون الان من الحرمان من التعليم أيضا. وكنتيجة لذلك فإن ما يقارب من نصف الأطفال الذين هم في سن الذهاب إلى المدرسة في اليمن غير ملتحقين بالمدارس[31].

لاتزال هناك أكثر من 1600 مدرسة مغلقة[32] بشكل رئيسي بسبب تلف أو تدمير للمباني أو استخدامها كملاجئ من قبل جزء من الـ 2.4 مليون[33] الذين نزحوا داخليا في اليمن في الوقت الراهن. كما أن بعض المدارس لا تزال مغلقة أيضا نتيجة لاحتلالها من قبل الأطراف المتحاربة في الصراع[34]. لقد قامت منظمة الأمم المتحدة برصد 98 حالة إعتداء على المدارس بين مارس 2015 وفبراير 2016 والذي يقدر بأكثر من إعتدائين في الأسبوع الواحد[35]. وحتى في حال وجود مدارس سليمة من الإعتداءات فإن الأطفال والمدرسين غالبا ما يخافون من الذهاب إليها واستخدامها. على سبيل المثال في مديرية الحشوه في محافظة صعدة قام موظفوا منظمة رعاية الأطفال بزيارة مدارس تعطي دروسها في مكان خارج وبعين عن مبنى المدرسة وذلك بسبب الخوف من هجمات محتملة. والمدارس التي لا تزال مفتوحة هي أيضا في كثير من الأحيان مكتضه وتعاني من نقص شديد في الموارد مع عدم توافر المعلمين والكتب والأثاث بالإضافة إلى وجود تقارير تظهر أن هناك عدد من الأطفال يجلسون على الأرض في الفصول الدراسية المكتظة. إن الغياب لفترات طويلة عن المدرسة يؤثر سلبا على مستقبل أطفال اليمن. وهذا يعني أيضا أنهم أكثر عرضة للمخاطر المتعلقة بحماية الأطفال بما في ذلك مخاطر الاستغلال وإساءة المعاملة

لأنهم ليسوا في بيئة منتظمة توفر الحماية لهم كتلك البيئة التي يمكن أن توفرها المدرسة. ومع ذلك، وبالرغم من الاحتياجات الماسه لتمويل قطاع التعليم فإن ذلك التمويل لا يزال غير كاف البته، حيث إستطاع قطاع التعليم الحصول على ما نسبته 42% فقط من الإحتياجات التمويليه المطلوبة في العام 2015 بينما في العام 2016 ما زال القطاع يأمل في جذب أي دعم من الجهات المانحة[36].

**هنية هي مدرسة في احدى مدارس صنعاء تمارس مهنة التدريس منذ خمس سنوات.** فهي تخبرنا أنه بسبب إكتضاض الفصول الدراسية فإننا "أحيانا ان نوفر الكراسي لجميع الطلاب مما يجبرهم على الجلوس على الأرض". وأضافت قائلةً أن التدفق الهائل للأطفال (بما في ذلك الأطفال النازحين) يجعل من حجم الفصل الدراسي غير قابل للتحكم وبالتالي فإن ذلك له الأثر السلبي على البيئة التعليمية لطلابها. وقد أخبرتنا "أن الأطفال كانوا في الشوارع بدلا من المدراس لمدة ثمانية اشهر وكل ما يسمعونه هو اصوات الإنفجارات والرصاص والقتال" ونتيجة لذلك فقد لاحظت تلاميذها قد اصبحوا أكثر عنفا وعدوانية.

هنية* تصوير: محمد عوض / منظمة رعاية الأطفال

**أروى* تبلغ من العمر الثمان سنوات وتعيش مع عائلتها في أحد مدارس صنعاء التي يسكنها النازحين وذلك بعد تضرر منزلها ومدرستها جراء القصف الجوية.**

تخبرنا أروى: "إني افتقد مدرستي وأصدقائي ومنزلي وأنا الأن أعيش في أحد الفصول الدراسية في إحدى المدارس. ينبغي أن تكون المدرسة للتعليم لا للعيش في ولكن الحرب أجبرتنا على ترك منزلنا والعيش هنا. ولكن أنا واثقه من أن هذه الحرب ستنتهي قريبا، وسوف أكون قادرة على العودة إلى المنزل والعودة إلى المدرسة ".

أم أروى تقول لنا "انها ذكية للغاية فهي لطالما تسألني دائما متى سنعود إلى بيتنا وتعود هي إلى مدرستها. لكن، لأسف ليس لدي إجابات على أسئلتها ".

أروى* تصوير: فاطمه العجل /منظمة رعاية الأطفال

## الخلاصة والتوصيات

ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة فيما يخص الأشخاص المحتاجين، فإن الأزمة الإنسانية الراهنة في اليمن "هي الأكبر في العالم".[37] وعلاوة على ذلك، فإن الطريقة التي تستمر فيها العداوات والتي تتضمن لا تلقي بالا لحياة الأطفال وأولئك السكان المدنيين على نطاق أوسع قد تسببت

بأزمة حماية لغالبية الشعب اليمني. من أجل منع المزيد من الوفيات والإصابات التي لا داعي لها، ومن اجل تمكين الأطفال في اليمن من التمتع بحقوقهم الأساسية بما في ذلك حقهم في الحماية الجسدية والغذاء والتعليم والرعاية الصحية فعلى جميع أطراف الصراع ومجلس الأمن الدولي والمجتمع الدولي الأوسع أن يكثفوا الجهود لإيجاد حل سلمي للصراع الحالي. وفي نفس الوقت، ومن أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان فإنه من المهم دعم خطة الأمم المتحدة لعام 2016 للإستجابة الإنسانية لليمن (YHRP) للوصول إلى 13.6 مليون شخص في أمس الحاجة إلى المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة. إن خطة الإستجابة الإنسانية لليمن ممولة حاليا بـ 4% فقط بينما حماية الطفل والتعليم لم تمول بالكامل حتى الآن[38]. التمويل الكامل لكل من القطاعين أمر بالغ الأهمية لمعالجة إحتياجات الأطفال من التعليم والحماية في جميع أنحاء اليمن.

ولوضع حد لإنهاء هذه المعاناة، فإن منظمة رعاية الأطفال تدعوا بإلحاح:

**أطراف الصراع إلى:**

1. الموافقة على وقف إطلاق النار فورا والمشاركة في الحوار، دون شروط مسبقة، من أجل التوصل إلى حل سياسي للصراع.
2. احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان ووضع حد لجميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، بما في ذلك قتل الأطفال وتشويههم والإعتداءات على المدارس والمستشفيات والتجنيد العسكري والإستغلال للأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يجب وقف الاستخدام العسكري للمرافق التعليمية بما في ذلك المدارس وفقا لـ "المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح".
3. وقف استخدام الأسلحة التفجيرية ذات التأثيرات واسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان، وذلك لتجنب الاضرار المدمرة والتي يمكن التنبؤ بها على المدنيين، بما في ذلك الوفاة والإصابات والأضرار والدمار في البنى التحتية المدنية التي يترتب عليه استخدام تلك الاسلحه. وعلاوة على ذلك، وضع حد لجميع استخدام الأسلحة المحرمة دوليا مثل القنابل العنقودية والألغام الأرضية.
4. السماح بالوصول العاجل والفوري للمساعدات الإنسانية وبدون عوائق إلى جميع السكان المحتاجين للمساعدة.

**الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها:**

1. تكثيف الضغوط الدبلوماسية على أطراف الصارع المتحاربة للوصول إلى وقف دائم لاطلاق نار وإيجاد حل سياسي دائم وشامل، مع ضمان حماية المدنيين. إذا فشلت قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة لتحقيق التقدم في تسهيل وصول المساعدات الإنسانية، وحماية المدنيين، ووضع حد للصراع، ينبغي اعتماد قرار جديد من شأنه أن يضمن وضع حد للنزاع والمعاناة الإنسانية.
2. المطالبه بتحسين سبل الحصول على المساعدات الإنسانية. ويجب على جميع أطراف النزاع تمكين الوصول الآمن والسريع ودون عوائق للمساعدة الإنسانية إلى المحتاجين إليها ولا سيما في مناطق الصراع النشطة. يجب محاسبة أولئك الذين يعرقلون وصول المساعدات وإدانتهم بأشد العبارات الممكنة.
3. الإدانة الشديدة لانتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال من قبل كل أطراف الصراع. والمطالبة بإمتثال الأطراف بإلتزاماتهم بموجب القانون الدولي ودعم إنشاء آلية دولية مستقلة تماما للتحقيق في تقارير الانتهاكات مزعومة.
4. دعوة جميع الأطراف لوضع حد لجميع استخدامات الأسلحة المحظورة بموجب القانون الإنساني الدولي مثل الألغام الأرضية والقنابل العنقودية ووقف استخدام الأسلحة التفجيرية ذات التأثيرات واسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان وذلك لتجنب الأضرار المدمرة والتي يمكن التنبؤ به على المدنيين والبنى التحتية المدنية التي يترتب عليه استخدام مثل تلك الأسلحة
5. ينبغي على الدول الأعضاء وقف الموافقة على بيع أو نقل الأسلحة إلى أي طرف من أطراف الصراع في اليمن حيث أن هناك خطر يتمثل في إمكانية إستخدام تلك الأسلحة ضد المدنيين والبنى التحتية المدنية في انتهاك للقانون الإنساني الدولي أو حقوق الإنسان. وينبغي توسيع قرار حظر الأسلحة بموجب قرار مجلس الأمن 2216 (2015) ليشمل ضمان عدم إستخدام الأسلحة أو المعدات العسكرية الموردة إلى أي طرف في الصراع والتي يمكن استخدامها في اليمن أو لدعم العمليات العسكرية هناك حيث أن هناك خطر واضح من إمكانية إستخدام هذه الأسلحة لارتكاب انتهاكات للقانون الدولي.
6. دعم المجتمع الإنساني لتلبية احتياجات السكان في اليمن من خلال التمويل الكامل لخطة الاستجابة الإنسانية التي بلغت 4% فقط في الوقت الراهن. وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون كل التمويل بما يتفق مع المبادئ الإنسانية وغير المشروطه وأن تكون مخصصة للمناطق الأكثر إحتياجا بغض النظر عن الموقع الجغرافي للمستفيدين.

**الحواشي**

---

[1] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، اليمن نظرة عامة للاحتياجات الإنسانية 2015 و 2016

[2] اليونيسيف، تقرير عن الأوضاع الإنسانية في اليمن، 27 يناير - 9 فبراير عام 2016

[3] مفوضية حقوق الإنسان لأمم المتحدة، مذكرة أعلامية مختصرة حول اليمن والهندوراس، 4 مارس عام 2016، **NewsID=17146&LangID=E؟http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx**

[4] ليونيسيف، معلومات عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال الصادرة عن الآلية التي تقودها الأمم المتحدة للرصد والإبلاغ (26 مارس 2015 إلى 15 فبراير 2016)، والتي تم إستلامها في 29 فبراير 2016

[5] نظر على سبيل المثال، التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن والصادر بموجب قرار مجلس الأمن 2140 (2014) ووثيقة الأمم المتحدة. **S/2016/73، 26** يناير 2016

[6] ليونيسيف، معلومات عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال الصادرة عن الآلية التي تقودها الأمم المتحدة للرصد والإبلاغ (26 مارس 2015 إلى 15 فبراير 2016)، والتي تم إستلامها في 29 فبراير 2016

[7] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، اليمن نظرة عامة للاحتياجات الإنسانية 2016

[8] نظمة مكافحة العنف المسلح "6119 مدني قد تضرروا من الأسلحة التفجيرية في اليمن في عام 2015"، **https://aoav.org.uk/2016/14618**

[9] نظر على سبيل المثال، التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن والصادر بموجب قرار مجلس الأمن 2140 (2014) ووثيقة الأمم المتحدة. **S/2016/73، 26** يناير 2016

[10] البيان الصادر عن المفوض السامي لحقوق الإنسان إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 22 ديسمبر 2015 وبيان مكتب الممثل الخاص للأمين العام والخاص بالأطفال والصراعات المسلحة "الضغط الدولي اللازم لتحفيز أطراف النزاع اليمني لوضع حد للانتهاكات ضد الأطفال، تحث ليلى زروقي " 20 سبتمبر 2015.

[11] هيومن رايتس ووتش، اليمن: التحالف يرمي بالقنابل العنقودية في العاصمة، 7 يناير 2016، **https://www.hrw.org/news/2016/01/07/yemen-coalition-drops-cluster-bombs-capital-0**

[12] المركز التنفيذي اليمني لمكافحة الألغام

[13] **http://www.apminebanconvention.org/**

[14] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، اليمن الاحتياجات الإنسانية نظرة عامة 2015

[15] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، اليمن الاحتياجات الإنسانية نظرة عامة 2016

[16] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، اليمن: لقطات من الشحنات والأغذية وواردات الوقود لشهر فبراير عام 2016، صدر في 11 مارس 2016

[17] برنامج الغذاء العالمي، مستجدات حالة السوق في اليمن، فبراير 2016

[18] منظمة رعاية الأطفال، التقرير الأسبوعي لمراقبة اسعار السوق في اليمن، يناير (الأسبوع 4)، 1 فبراير 2016

[19] برنامج الغذاء العالمي، مستجدات حالة السوق في اليمن، فبراير 2016

[20] منظمة رعاية الأطفال، التقرير الأسبوعي لمراقبة اسعار السوق في اليمن، يناير (الأسبوع 4)، 1 فبراير 2016

[21] وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية: مستجدات التنمية الإجتماعية في اليمن 2016 رقم (11) فبراير 2016

[22] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، اليمن الاحتياجات الإنسانية نظرة عامة 2015 و 2016

[23] شبكة أنظمة الإنذار المبكر بالمجاعة، مستجدات آفاق الأمن الغذائي في اليمن، يناير 2016

[24] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ ستيفن أوبراين، بيان لمجلس الأمن بشأن اليمن، 16 فبراير 2016

[25] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، اليمن الاحتياجات الإنسانية نظرة عامة 2016

[26] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، نشرة الإنسانية لليمن ، العدد 1، 27 أغسطس 2015

[27] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ ستيفن أوبراين، بيان لمجلس الأمن بشأن اليمن، 3 مارس 2016

[28] منظمة الصحة العالمية، الصراع في اليمن: المستجدات وطلب التمويل، نوفمبر 2015

[29] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ ستيفن أوبراين، بيان لمجلس الأمن بشأن اليمن، 16 فبراير 2016

[30] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، خطة الاستجابة الإنسانية لليمن 2016

[31] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، اليمن الاحتياجات الإنسانية نظرة عامة 2016

[32] اليونيسيف، تقرير عن الأوضاع الإنسانية في اليمن ، 27 يناير - 9 فبراير عام 2016

[33] جمعية الحماية اليمنية، فرقة العمل المعنية بحركة السكان، تقرير السابع، فبراير 2016

[34] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، اليمن الاحتياجات الإنسانية نظرة عامة 2016

[35] اليونيسيف، معلومات عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال الصادرة عن الآلية التي تقودها الأمم المتحدة للرصد والإبلاغ، والتي تم إستلامها في 29 فبراير 2016

[36] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، خدمة التتبع المالي والمعلومات المستخرجة في 17 مارس لعام 2016، **https://fts.unocha.org**

[37] بيان مجلس الأمن الدولي 18 فبراير عام 2016 **http://www.un.org/press/en/2016/sc12250.doc.htm**

[38] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، خدمة التتبع المالي والمعلومات المستخرجة في 17 مارس لعام 2016، **https://fts.unocha.org**